

ما ينشر في هذه الصفحة لا يعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

إستراتيجية حزب الله الجديدة في الرد خارج سياسة فقدان الهيبة

جهد أيوب

عن نسف لكادر الامكانيات، ولكن بقرار سياسي اشرنا إلى اسبابه الوظيفية، وفي مثل هذه الظروف المعوجة التساؤل يفرض نفسه، وهو إلى متى في الداخل سيبقى قرار المهانة، و المهانة، والتطيش على فقدان الهيبة نافذاً؟



والسياسي والاقتصادي، والأخير هو الأخطر ويصيب اليوم بيئة الحزب والمقاومة، وهنا بيت القصيد. لا شك أن امتلاك العوامل الثلاثة التي ذكرت تعطي القوة، ولكنها مع الزمن لن تستطيع الاستمرار في سياسة المهانة، وتلقي الضربات، والاستضعاف في الداخل عوضاً عن المهانة المتكررة من أقران السياسة في الداخل، وزعامات مأجورة ومكشوفة تبحث عن فرص حتى ولو كانت على حساب نداء الوطن! وبناء عليه فإن حزب الله في الداخل هو ملزم على الأمل بإسترجاع بعض من الهيبة التي طنش عنها بقرار إرادي، ولأسباب يعتبرها علاجات ضرورية تعتمد على انخفاض الرأس لتمرير العاصفة، والسكوت من أجل الأمن والوطن، ولكن النتيجة تراكمات مسيئة له، وعزلة، واتهامات مباشرة سببت الضرر لكثرة الصمت المؤلم، وما إنكفاه عن استعمال عناصر قوته ناتج عن ضعف، ولم يكن يوماً كذلك، ولا

حتى تتصالح مع معادلة الصبر وصولاً إلى تحقيق أهدافك وما تصبو إليه من انتصارات جديدة لا بد أن تمتلك عوامل تؤهلك إلى ذلك، ويجب أن تتصالح مع هذه العوامل، وتؤمن بها كما هي أمئت بك، وتقدم لها ما يؤهلها أن تستمر رغم الظروف العاتية، ومهما كانت قاسية...

هذا هو حال واقع المقاومة وحزب الله في لبنان، لذلك ما يعانينا اليوم الوطن اللبناني بسائر مجتمعاته من مؤامرات اقتصادية خارجية ومنها بايدي أزلام الداخل يصب في من يتحمل أكثر، ومن سيصرخ أولاً، ولو أخذنا حال حزب الله علينا التنبه إلى ما يلي:

- حزب الله والمقاومة يملكان الفائض من القوة العسكرية والمعنوية والتنظيمية.
- لائحة طويلة من الانتصارات والانجازات، وصدق الوعود حققت في الحروب التي خاضتها المقاومة والحزب، وأولدت تراكمات الأحداث التي حوصروا بها وخاضوها بدراسة وبدراية رغم أهميتها وخطورتها في أكثر من مكان، وأولدت إيجابيات عند أكثر من جيل مقاوم.
- بيئة المقاومة والحزب هي بيئة حاضنة وموضحة، ومسؤولة، ومجربة لم تراجع كونها مع الزمن تمتلك تراكمات تجارب وجودها في تاريخ هذه المنطقة، ولم تتصدع يوماً مع أن التامر عليها في الداخل كان مخيفاً من خلال القطاع الخاص والحكومي ايضاً، وهي قادرة على الصمود في وجه أعنى العواصف لإيمانها بالكماثد التي تحاك من حولها، وما سينتظرها إذا تخلت عن قوتها!

إن هذا الواقع لا يعنى النوم في العسل، ولا الاطمئنان بأن العدو جرب كل وسائله وتحنى، وأن نتمتص الإهانة، وفقدان الهيبة لكثرة الطعن الإعلامي

مروراً بسورية ولبنان، وما أشار إليه السيد حسن نصر الله في خطابه الأخير حول المعادلات السرية إلا تحديداً لهذا المقصد. كما تبقى الورقة الراححة، والجائزة الكبرى هي إمساك حزب الله بالحدود مع إسرائيل من الناقورة إلى الجولان، ناهيك عن موقعه الكبير في الساحة الفلسطينية.

وإذا كان كما يُنظر ويؤكد بعض المحللين الغربيين والإسرائيليين صحيحاً بأن كل ما يحدث في الاقتصاد من حصار وتجويع هدفه إلهاء حزب الله، ومنعه من التأثير على ورقة ضم «الضفة الغربية» فيصبح مفهوماً تماماً الاستراتيجية التي سيعمل حزب الله عليها قريباً، وستكون خارج سياسة تلاشي الهيبة، والتحرك العسكري السريع، والامساك بالمواجهة وأنت تعتقد بأنك أربكته بما فعلت، ولم تفكر بالتحول، ولم تنتظر هذا التحول القريب. بإختصار، وبما هو مقبل في لعبة الصراع الوجودي أنه لم يعد مسموحاً بتخطي حزب الله في الداخل اللبناني مهما كانت الظروف، وأن سقف الأميركي إنتهى عند عقوبات « قيصر»، والتي جاءت على عجل حتى لا يفقد جميع مرتزقته في الداخل اللبناني والسوري لكونه لم يعد يمكنه حمايتهم كما السابق، وخير دليل على ذلك أنه لم يعد يكثر لكل أدواته من مرتزقة أفرغت كل ما لديها ولم تعد مؤثرة، وأصبح هو الذي يرد على خطابات السيد عبر السفارة الأميركية في لبنان أو وزير الخارجية الأميركية ومن ينوب عنهم...وقريباً ستغير قواعد اللعبة كلياً، والأيام السريعة ستكشف المعطيات الأسرع، وما إلهاء الواقع بالجوع الاقتصادي إلا وهي نافذة قد تنقلب على الساحر.

الضغط الاقتصادي الأميركي على محور المقاومة يتصاعد فهل الرد بتدفع «إسرائيل» ثمناً «ندماً»؟

د. عصام نعمان

لاحقاً، كما يعزز عزيمة إدارة ترامب على التمادي في تصعيد حصارها وعقوباتها الاقتصادية على سورية ولبنان ومحاوله النيل من قوى المقاومة فيها. لنفترض أن أهل القرار في سورية ولبنان وقطاع غزة والضفة الغربية اعتمدوا الرأي الداعي الى عدم التعاون والرد بقوة على العدو الصهيوني، فكيف تراه يكون حجم الردّ وزمانه ومكانه؟ قبل الجواب، ثمة سؤال يُطرح على «حركة حماس» التي قال ناطق باسم جناحها العسكري إن الردّ سيحمل «إسرائيل» على الندم، فهل أن ردّ فصائل المقاومة سيكون بغير متوسط، مثلاً، بقصد إكراه «إسرائيل» على الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين لديها لجعلها تدم على فعلتها العدوانية، أم أن فصائل المقاومة ستغتم قلق «إسرائيل» الواضح من ميل كفة ميزان القوة الرادعة لصالح أطراف محور المقاومة، لا سيما حزب الله في لبنان، فتقدم وفق خطة مشتركة ومتكاملة على توجيه ضربة قوية لها تُضطرها على دفع ثمن وإزن كرفع الحصار عن قطاع غزة ناهيك عن إطلاق الأسرى جميعاً؟ ثمة سؤال آخر يطرح على قادة المقاومة السياسية والعسكرية في لبنان، كما على أهل القرار في سورية: هل تظنون مكتوفي الأيدي بينما تصعد إدارة ترامب حصارها وعقوباتها الاقتصادية على بلديهما. وتستانف تمويل وتسليح تنظيمي «النصرة» و«داعش» لمضاعفة نشاطهما الإرهابي في سورية، وتنفعل الأمر نفسه مع جماعات وأفراد في لبنان لإنتمال فوضى عارمة تشل البلد برمتيه؟ ثمة فريقٌ بين العراقيين في بيروت ومدشق يدعو قيادة المقاومة اللبنانية كما أهل القرار في سورية في اغتنام فرصة شيوع مناخ عام من القلق والخوف في «إسرائيل» (مردّة وجود قناعة راسخة بين القادة الأميين وحتى لدى وزير الأمن السابق أيفغور ليبرمان بأن لدى حزب الله نحو ١٥ ألف صاروخ ذات قدرة تصويب دقيقة وأن ميزان قوة الردع مال نحوه بالتأكيد) لتوجيه ضربة قوية لـ «إسرائيل» استباقاً لقيامها بإعتداءات تمس الأمن القومي للبنان وسورية كما لفصائل المقاومة الفلسطينية، وأن من شأن هذه الضربة الاستباقية القضاء على «صفقة القرن» كما على أي تهديد إستراتيجي إسرائيلي في قائل الأيام.

لنفترض أن خيار الضربة الاستباقية الرادعة أصبح خياراً مقبولاً لدى قادة المقاومة في لبنان وسورية وفلسطين المحتلة، فإين تراه يكون هدف الضربة ومتى يكون توقيتها؟ من المعروف أن «إسرائيل» تقوم باعتداءات شبه يومية في عمق الأقطار الثلاثة؛ اختراقات جوية في سماء لبنان، واستخدامها منصة لضرب مواقع ومنشآت مدنية وعسكرية في سورية، ومحاولات

متكررة لتعديل ترسيم خط وقف إطلاق النار البري والبحري بين لبنان و«إسرائيل»، وترسيخ الحصار على قطاع غزة وضرب مواقع داخل المناطق الأهلية فيه. يمكن اختيار هدف الضربة الاستباقية في خاصرة «إسرائيل» الرخوة: الجبهة الداخلية، لا سيما في «فوش دان» (المنطقة الساحلية الضيقة بين حيفا ويافا) حيث تنكث مرافق الصناعة والنقل ومعامل الكهرباء والصناعات الحربية والسكان) أو في البحر حيث تقوم منشآت استخراج النفط وتصديره. الأرجح أن تكون الضربة الاستباقية قوية ومحسوبة ومحدودة وذلك نقادياً لقيام «إسرائيل» بتوسيع رقعة الحرب. الأرجح أيضاً أنها لن تنزلق بها ستكون أكبر بكثير من الأضرار الممكن أن تلحق بسورية، المدمة رافقتها أصلاً بفعل الحرب الكونية التي شنت عليها طيلة السنوات التسع الماضية، أو الأضرار التي يمكن أن تلحق بلبنان. خيار الضربة الاستباقية ليس سهلاً بطبيعة الحال، لكن قيادة المقاومة وأهل القرار في لبنان وسورية وفلسطين المحتلة مدعوون الى التفكير فيه بعصق وتؤدة، خصوصاً إذا ما أروكوا أن قيادة «إسرائيل» قد يلجأون لقبهم الى ضربة استباقية طمناً منهم بأن حرباً يخوضونها اليوم وانتصرهم فيها محتمل قد يضطرون الى خوضها غداً وهزيمتهم فيها مؤكدة.

أمنياً. فقد داهمت قوة عسكرية تابعة لـ «جهاز مكافحة الإرهاب» مقراً لفصيل «كتائب حزب الله» المنحدر في محور المقاومة واعتقلت بعض أعضائه. أمين عام «عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي اتهم رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بإثارة «فوضى عارمة»، وأن الأميركيين هم وراء اتهام فضائل الحشد الشعبي بقصف مقر السفارات في المنطقة الخضراء لترير اعتقال كوادرها. كل ما جرى ويجري في هذه الأونة لا يمكن فصله عما يجري في فلسطين المحتلة، لا سيما ما يتعلق بتحديات بنيامين نتنياهو بضم أجزاء من الضفة الغربية الى «إسرائيل»، غير أن قناة التلفزة الإسرائيلية «كان» نسبت الى وزير الخارجية غايي اشكنازي أن «إسرائيل» لن تقدم على ضمّ منطقة غور الأردن بل ستقوم بعملية ضمّ تدريجي بدءاً بفرض سيادتها على عدة مستوطنات قريبة من القدس. إذ يعتقد مراقبون في عمّان ورام الله أن العاهل الأردني، وإن بدا مرحجاً لاحتمال قيام نتيناهو بضمّ غور الأردن وربما غيره من مناطق الضفة، إلا أن ردة فعله لن تتعدى سحب السفير الأردني من تل أبيب لبعض الوقت.

المشهد في غزة يبدو مغايراً. نائب رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» صالح العاروري قال في مؤتمر شعبي كبير: «أنا اقتضى الأمر نموت في سبيل حرية وحياة شعبنا ولا نتردد فما قيمة الحياة إذا يُراد لك أن تعيش عبداً، وهذا ما يريدته الاحتلال». ناطق باسم كتائب القسام هدد بردّ قاس بجعل «إسرائيل» تدم على فعلتها. في ضوء تصعيد الضغط الاقتصادي الأميركي وتهديدات نتيناهو بضم أجزاء من الضفة الغربية، كيف تراه يكون الردّ؟ فلسطينياً فحسب أم موسعاً بمشاركة لبنانية وسورية؟ أم يكون سياسياً فاتراً كما اعتاد قادة العرب، غالباً في مرحلة ما بعد جمال عبد الناصر؛ أم يكون عسكرياً محدوداً؟ كثير من العراقيين يعيل الى الاعتقاد بأن إدارة ترامب من جهة، وقادة وأجهزة الأمن الإسرائيلية من جهة أخرى سيضعفون على نتيناهو لكثفي بضمّ عدد محدود من المستوطنات القريبة من القدس، مؤمّلين بأن يؤدي ذلك الى تنفيس ردد الفعل الفلسطينية والعربية. بعض العراقيين يرى أنّ ضمّ أي جزء من الضفة الغربية في هذه الأونة سيشحج حكومة الاحتلال الميمنية على ضمّ المزيد من الأراضي المحتلة

تضرب الولايات المتحدة حصراً وعقوبات اقتصادية على سورية منذ أكثر من عشرين عاماً. ارتفعت بها نزوة جديدة منتصف الشهر الحالي بمباشرتها تنفيذ «قانون قيصر» الذي لا تقتصر عقوباته عليها بل تمتد إلى كل من يتعاون ويتعامل معها من دول وكينانات وافراد. سورية اعتادت التصدي للعقوبات الأميركية والتخفيف من وطأتها. اعتمدت خطة للاكتفاء الذاتي محورها تنمية الإنتاج الزراعي والصناعي، إلى ذلك، بادر حلفاؤها، لا سيما إيران، إلى دعمها بخطوط ائتمان مصرفية ساعدتها على توفير مقادير من العملات الصعبة لتأمين مستورداتها من الخراج. لبنان الغارق في حروب أهلية واضطرابات سياسية وأمنية منذ أكثر من ثلاثين سنة لم يتمكن من مواجهة التحديات الاقتصادية والمالية المتزايدة خلال هذه الحقبة ما اضطره الى اللجوء لصندوق النقد الدولي بغية الحصول على دعم مالي وفير. إدارة ترامب صدّت ضغوطها على لبنان. هددت مراراً بلسان وزير الخارجية مايك بوميو ومساعدته ديفيد شينكر وسفيرته في بيروت دوروثي شيا بأن لا سبيل الى حصوله على دعم من صندوق النقد الدولي ما لم يُقّمّ حزب الله عن حكومته ويُسحب سلاح المقاومة التي تعتبرها واشنطن تنظيمياً إرهابياً. بل هي ضغطت على فرنسا لتعديل محاولتها مساعدة لبنان بتهديد استثماراتها، رافعة شعاراً فاجراً: «لا نلفط وأموال للبنان في عهد ميشال عون وطلما حزب الله في الحكومة!»

لبنان يتخبط حالياً في أزمة اقتصادية خانقة وفي منازعات ومحاكات زعماء أجزائه وطلائفه التي لا تنتهي. نُسب الى وزير داخلية محمد فهمي توافر معلومات حول قيام دوائر استخبارية أجنبية بتمويل وتسليح جماعات وأفراد لإشعال اضطرابات أمنية بغية شل البلاد، وعليه، جرى توقيف ٥ شخصاً بتهمة المشاركة في أعمال تخريب وقطع طرقات. إذا كان مركز الضغط الأميركي على سورية ولبنان تصاعدياً بالدرجة الأولى، فإن مركزه في العراق يبدو

لا حرية للسفارة ولمنظومتها السياسية والإعلامية

غالب قنديل

الاستسلام لأعراف تدخل السفارات الأجنبية وتناولها داخل لبنان ومخالفتها لجميع القواعد والتقاليد العالمية المتصلة بأصول العمل الدبلوماسي وضوابطه القانونية الملزمة في احترام سيادة الدول بات تقليداً لبنانياً راسخاً تكيفت معه الحكومات والرأي العام في حالة اللادولة والالسيادة واللااستقلال بل واللاكرامة التي يعيشها لبنان تحت الوصاية الأميركية السفارة. أولاً إن وجود سفارة أميركية هي الأضخم في المنطقة في عوكر بفضح وظيفة استثنائية لطاغم السفارة الأميركية على الصعيد الإقليمي وهي مولجة بقيادة نشاط تجسسي واسع وتنظيم عمليات اختراق واسعة في لبنان وعبره إلى الدول الشقيقة وهذا ما ينطبق بصورة موازية ونسبة كبيرة على السفارات الفرنسية والبريطانية والألمانية في بيروت وهذه السفارات الغربية بقيادة عوكر تحرك وتعمل وتنسق في ما بينها في خدمة مشاريع الهمينة الغربية والصهيونية على الدول العربية وقد اضطلعت بدور مباشر وميداني خلال عدوان تموز ٢٠٠٦ فكانت تنسق خلاله عمل مخبريها وجواسيسها وشبكتها الإعلامية والسياسية التي تناغمت مع العدوان الصهيوني وعملت لطعن المقاومة في ظهرها عبر استثارة مناخ لبناني عدائي يوظف الانقسام الداخلي لمصلحة خلة الفدر بالمقاومة وموازاة العدو. ثانياً بلغت وقاحة السفراء الأميركيين حداً بالغ الفجور في إطلاق التصريحات والمواقف العادائية والاستفزازية ومخالفة الأصول الحملات السياسية التحريضية عبر وسائل الإعلام المحلية والعربية

ومن غير أن يثير ذلك نخوة وزارة الخارجية والحكومات المتعاقبة دفاعاً عن كرامة لبنان وشعبه وسيادته الوطنية وامنه الوطني مما شجع السفارة الأميركية على التمادي في تدخلاتها وحروبها المعلنه ضد المقاومة وناصرها داخل لبنان وهذا امر غير مألوف في أي دولة أخرى تفرض احترام سيادتها حيث من النار في دول أخرى ذكر السفراء بأسمائهم أو نقل اخبارهم على اوسع نطاق أسوة بالساسة والمسؤولين المحليين بل إن هذه الظاهرة في لبنان اوسع وأكبر تطبش فيها كفة السفراء والقناصل وصالوناتهم العامرة بالضيوف من «الأصدقاء» والمخبرين، ثالثاً بعدما قدم جيفري فيلتمان للكونغرس في حزيران ٢٠١٠ صورة عن إنجازته في قتره عمله سفيرا أميركا في لبنان وتأكيد أنه انفق على الإعلام لشيطنة حزب الله نصف مليار دولار خلال السنوات الأربع التي اعقبت حرب تموز باتت الصورة واضحة لجهة حجم الاهتمام بلبنان كمسبر إعلامي للحملات الأميركية ضد المقاومة والغاية هي ابعاد اللبنانيين والعرب عن تأثير المقاومة التي كسبت جولة ثانية من المصداقية والتفوق الميداني والأخلاقي في مقاومة غزوة التكفير الأميركية التي ساهمت في تغطيتها وتفعيلها اوركسترا إعلامية محكمة الربط بالهمينة الأميركية وحكومات الرجعية العربية وكان نصيب لبنان منها رئيسياً ومركزياً. لقد عمل عملاء عوكر في الإعلام في جميع ضروب التحريض والتشهير ضد المقاومة ونظموا محاولات تشويه سمعة المقاومة وإذا كان فيلتمان قد صرف نصف مليار خلال أربع سنوات يمكن لنا ان نستنتج صرف السفارة الأميركية حتى اليوم لعشرات الملايين كل سنة لوسائل إعلام مرتئية ومسموعة ولجرائد ومواقع الكترونية وكتاب وصحافيين في لبنان تجندهم في طابوراعلامي متكامل تصدر إليه الأوامر فيتحرك وفق التعليمات صوب الأهداف المرسومة بالصوت والصورة وبالكلمة المسمومة.



رابعا ما جرى خلال اليومين الماضيين يقول إن هذا الطابور ما يزال نشطا وهو يتحرك بإشارة من عوكر وبعضه يأتيه الإيعاز من مكتب التواصل الأميركي في دبي الذي سبق له ان اشترى مساحات ودمها في الإعلام اللبناني والعربي خلال جولات رئيسه ومؤسسه أم إيرلي الذي أنشأ خطوط اتصال دائمة بغرف التحرير ومكاتب البرمجة منذ سنوات مقابل فواتير الخدمات المدفوعة وقد زاد جفاف أسواق الإعلان وتراجع التمويل السياسي الخليجي من اعتماد العديد من وسائل الإعلام اللبنانية على تلك الفواتير بكل وقاحة في ظل تعطيل جميع وزراء الإعلام المتعاقبين لألية الرقابة المالية على مداخيل المؤسسات الإعلامية التي نص عليها القانون ٢٨٢ / ٩٤ وفقا لما ورد في المادة الثانية والأربعين : «على الشركة صاحبة الترخيص أن تقدم كل ستة أشهر الى وزارة الاعلام حساب الاستثمار العائد للمؤسسة ولا يدخل في حساب الاستثمار الا المبالغ أو الموارد التي تنتج عن ممارسة المؤسسة لأنشطتها وفقا للمفهوم المهني والقانوني . وعلى الوزارة المذكورة أن تتأكد مما ورد في الحساب كما عليها أن تتأكد من موارد الاعلانات ومبيع الإنتاج الفني أو سواء عند الاقتضاء ، وذلك بجمع طرق التحقق بما في ذلك مراقبة سجلات الشركة صاحبة الترخيص وشركات الاعلانات . اذا اتضح ان ثمة عجزا ماليا لا يتجاوز ثلاثة أرباع الاموال الخاصة بالمؤسسة حسب موازنتها الأخيرة ، فلوزير الاعلام ان يمنح الشركة صاحبة الترخيص مهلة ستة أشهر تقدم بنهايتها حساب استثمارها ، فإذا تبين بعد هذه المهلة ان المداخل لم تغط نصف هذا العجز يحق لوزير الاعلام أن يطلب الى محكمة المطبوعات اتخاذ القرار بتعليق البث أو الارسال لمدة تقدرها المحكمة على أن لا تتعدى السنة. أما اذا كان العجز يتجاوز ثلاثة أرباع الاموال الخاصة بالمؤسسة فيحق لوزير الاعلام ان يحيلها الى القضاء المختص لاتخاذ القرار بتعليق البث أو الارسال فورا دون امهال ولمدة لا تتعدى السنة. يقصد بعبارة العجز المالي العجز المالي المتراكم .» ختاماً إننا امام قضية سيادة وكرامة وطنية وامن وطني ولسنا امام قضية حريات فلتخرس أبواق السفارة وليصمت عملاؤها وليتنبهوا لعوراتهم المكشوفة على الهواء مباشرة واون لاين.

عندما تهدد أميركا رئيس الوزراء العراقي!

- بغض النظر عن حقيقة أن ما يسمى في الاصطلاح بـ «المحادثات الاستراتيجية» بين العراق والولايات المتحدة ما زالت في مهدها ولم تسفر عن أي نتائج إلا أن بريديت يصير على استفلال نتائجها لصالح الإدارة الأمريكية. ويناء عليه يبدو له ولسائر الأميركيان أن الولايات المتحدة تتوقع بالتأكيد من المسؤولين العراقيين وخاصة الكاظمي إبراز طاعتهم المطلقة لها.

- وكان العديد من الخبراء وكذلك الشعب والسياسيون العراقيون قد أعلنوا من قبل أن عملية ليلة الجمعة لم تتم بدون تنسيق وتعاون من الولايات المتحدة، لكن تأكيد بريديت على هذه القضية من منبر إعلامي شهير دفع الشعب العراقي إلى الرد على هذا الأمر بجدية.

-في الوضع الحالي ، يبدو الكاظمي والحكومة العراقية في وضع حرج، فلما أن يصرا على السيادة العراقية ودعمها بقوة، وأما أن يحتفظ بلقب «الشريك الاستراتيجي» لحكومة الولايات المتحدة من خلال عدم الإفراج عن المعتقلين من عناصر الكتائب، وبالطبع أن يؤكد تعاون أميركا وعناصر مكافحة الإرهاب العراقية في الهجوم على مقر الحشد الشعبي واحتجاز ١٤ مقاوما عراقيا. كما أن هناك مغزى آخر لهذه القضية هو أنه من الآن فصاعداً فليتنا أن ننتظر لننظر أي شخص أو مجموعة في العراق يُنسب إلى «الإرهاب»، ثم تنتظر شن هجوم على هذا الشخص أو هذه المجموعة والقاء القبض عليها أحيانا.

عراق (الامريكية) على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» مقابلة لها مع مسؤول أمريكي ، أعلن فيها هذا المسؤول أن الولايات المتحدة تعاونت مع قوات مكافحة الإرهاب العراقية في هجوم على مقر كتائب حزب الله العراقية مساء الجمعة ، وقال أيضاً إذا بادر رئيس الوزراء الكاظمي بإطلاق سراح المعتقلين من الكتائب فإن هذا معناه أنه ليس شريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة.

- في هذه المقابلة يتم تقديم «مايكل بريديت» مفكراً في مركز الأبحاث الأمريكي «هدسون»، لكن معلوماته وتهديداته الموجهة للكاظمي تشير إلى أنه من المنخرطين في «المؤسسات الأمنية» في الولايات المتحدة. من الواضح للجميع أن نتائج مخططات مراكز الفكر الأمريكية التي تتبع نهجاً أمنياً بشكل عام، سيتم تطبيقها في الدول المستهدفة ، وخاصة في الشرق الأوسط.

- وتحدث بريديت صراحة عن دور القوات الأمريكية في هجوم ليلة الجمعة على مقر كتائب حزب الله ويهدد رئيس الوزراء العراقي دون مراعاة مكانته في الحكومة ويحذره مغبة اتخاذ إجراء لإطلاق سراح معتقلي الحشد الشعبي. إن إطلاق مثل هذه التهديدات والتحذيرات هي في الحقيقة تذكر بالزيارات المفاجئة للرئيس ترامب وغيره من السلطات الأمريكية إلى العراق التي أثارت في وقتها ردات فعل عنيفة من الشعب العراقي ومن العديد من الساسة العراقية ، واعتبروها انتهاكاً صارخاً للسيادة العراقية.

